

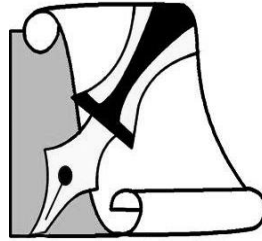


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



باحث للدراسات  
ال فلسطينية والاستراتيجية

## تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

### أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## العلاقات الإسرائيلية الهندية: الحيثيات والأبعاد

### ١ - مدخل:

ينطلق الكيان الصهيوني في العلاقات التي ينسجها على الصعيدين الإقليمي والدولي من منطلقين أساسيين هما: أولاً أنه كيان وظيفي، أي أنه من حيث المبدأ يكرّس جهده في خدمة القوّة الكبرى التي ترعاه، وهي الولايات المتحدة في الطرف الراهن. وثانياً أنه ذو نزعة توسعية ترمي إلى الهيمنة وإلى أداء دور "إمبريالية صغرى" في سياق الإمبريالية العالميّة.

وهذان المنطلقان يحكمان بالضرورة دور الكيان تجاه قارة آسيا حيث عمل ويعمل باستمرار على زرع قاعدة وجود ونفوذ له فيها، إمّا لمجابهة قوة إسلامية صاعدة مثل باكستان وإيران، وإمّا لإحباط ومحاصرة إمكانيّة بروز هذه القوة والتحكّم في مسار حركتها المستقبلية مثلما هي الحال بالنسبة لدول آسيا الوسطى الإسلامية المتحررة من ربة الاتّحاد السوفياتي السابق.

وفي هذا المجال تسعى إسرائيل لتوظيف إمكانياتها الخاصة والإمكانيات التي ستحصل عليها من الدول الداعمة، خدمةً لأغراضها الصهيونية التوسّعية في فلسطين أولاً وفي سائر الدول العربية ثانياً، في إطار مشروعها الممتد من الفرات إلى النيل، مستفيدة من النسيج الأيديولوجي المتعدد الألوان الذي تتشكّل منه الفكرة الصهيونية من أجل الدخول في علاقات مرحلية مع الدول الآسيوية وفي مقدّمتها الهند، وذلك ضمن رؤية جيوسراتيجية شاملة تنسجم مع نظرية "دول المحيط" أو "السننوت"، أي الدول المحيطة بالعالمين العربي والإسلامي التي كان يناهزها الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون منذ مطلع الخمسينات، والتي ترمي إلى محاصرة أو احتواء قوة أية دولة عربية أو إسلامية تقوم سياستها على رفض المشروع الصهيوني التوسّعي الإمبريالي.

وحرّيّ بنا أن نتذكّر أنّه من المستحيل على الإسرائيليين أن يثقوا حقيقةً بنوايا أي دولة عربية أو إسلامية مهما أظهرت من نوايا حسنة، ولهذا نجدهم يعملون على تطويق بل وتهديد حتى الدول التي لهم معها اتفاقيات سلام مثل مصر، من خلال توثيق علاقاتهم مع دول أفريقية عديدة تحيط بمصر ويمكن أن تؤثر عليها في أمنها القومي مثل أثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي. والإسرائيليون يعملون لتكون حصة واضحة لهم ومهمّة في صياغة الأمن الإقليمي، وذلك على أساس قواعد ثابتة تخدم أمنهم القومي وتقوم على القواعد التالية:

١- التفوّق العسكري والإستراتيجي على الدول العربية كافة من أجل ضمان التوسّع الإقليمي. ولهذا ترفض إسرائيل تبني دستور لها كما ترفض الإشارة إلى ترسيم أية حدود في وثائقها الرسمية. وقد عبّر دافيد بن غوريون عن ذلك بقوله: "إنّ الحرب سوف ترسم حدود الدولة، وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصّصتها الأمم المتحدة". وفصلّ موشيه ديان هذه الفكرة عام ١٩٦٧ بقوله: "إنّ الهدف الأول للطريق الذي ننتهجه هو أن نضع خريطة جديدة. ونهاية الصراع سوف تتحقّق في التحليل الأخير الذي يتضمّن الحقيقة

الشاملة لوجود دولة يهودية هنا، تكون من القوة والأهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها وسيكون من الضروري التعايش معها".

٢- قطع الطريق على نمو الإمكانات التسليحية للدول العربية، ولأي دولة إسلامية تجاهر بالعداء للمشروع الصهيوني التوسعي مع إحراز تفوق علمي وتكنولوجي إسرائيلي يصل إلى حدود الاكتفاء الذاتي.

٣- المساهمة في بناء حوض جيواستراتيجي متكامل يضمّ عدة دول ذات مصلحة مثل الهند وتركيا وأثيوبيا، وفي الماضي إيران الشاه، لتطويق الدول العربية الممانعة وتهديد أمنها الوطني والقومي، مع إمكانية توسيع هذا الحوض ليطال دولاً أخرى مثل الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، وفقاً للمصالح المتحركة التي باتت الحركة الصهيونية تتحكّم بالأهم فيها على ضوء أحاديّة القطبية الأميركية. وهذا كله بما ينسجم مع المصلحة الصهيونية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين أولاً وعرب المواجهة والممانعة ثانياً.

٤- إنّ نظرية الأمن القومي الصهيونية تقوم، فيما تقوم عليه، على اتّخاذ الاحتياطات الواجبة كافة بغرض تكريس السيادة اليهودية على الدولة ذات الحدود الزاحفة وحماية مصالحها الداخلية والخارجية المرتبطة ببنائها القومي والثقافي والعقائدي الخاص. ومن هنا فهي لا تتضمن تعزيز القوة العسكرية فحسب، بل تشمل أيضاً السياسة الخارجية والتقدير الإستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي المحيط بالدولة الكيان، ومدى التناقض أو التقارب الإيديولوجي بينها وبين جيرانها الإقليميين، ودراسة إمكانات الدول ذات المصالح المتعارضة أو المتوافقة وكيفية الاستفادة من قدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية والجيوسياسية والجيواستراتيجية، لاسيّما وأنّ إسرائيل تعاني من افتقار كبير، حسب أطماعها إلى العمق البشري والجغرافي والأمني والاقتصادي، الذي تعمل على توفيره من خلال العمل الدبلوماسي الدؤوب والتنسيق الاستراتيجي المناسب.

في هذا البحث سنركّز اهتمامنا على العلاقات الإسرائيلية-الهندية، وما تنطوي عليه من أبعاد جيواستراتيجية تصبّ في النهاية في حساب المخطّطات الصهيونية البعيدة المدى، والرامية إلى حرمان العرب والمسلمين من أية عوامل قوة يمكن أن تخدمهم في التصدي لأطماع المشروع الصهيوني الإمبريالي، الرامي إلى إحداث متغيّرات دراماتيكية في هوية المنطقة الجيو سياسية والثقافية والحضارية، خاصة في ظروف من العولمة والأحادية القطبية، وضمن معطيات كارثية تحيط بواقع العالمين العربي والإسلامي في أعقاب تداعيات حرب الخليج الثانية وأحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠١ وأحداث الربيع العربي المأساوية.

## ٢ - جمهورية الهند:

تُعتبر الهند ثاني أكبر تجمّع بشري في العالم بعد الصين، كما تُعتبر من القوى الصاعدة في المجال الاقتصادي والعسكري على مستوى العالم. والهند، على مستوى قارة آسيا، تأتي بعد الصين أيضاً من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية.

تقع جمهورية الهند في جنوب آسيا، وهي تشمل معظم أراضي شبه القارة الهندية. وللهند سواحل تمتد على أكثر من ٧٠٠٠ كم. تجاورها كل من باكستان وأفغانستان من الشمال الغربي، والصين ونيبال وبوتان من الشمال، وبنجلادش وميانمار من الشرق. في المحيط الهندي تحاذيها جزر المالديف من الجنوب الغربي، وسريلانكا من الجنوب، وإندونيسيا من الجنوب الشرقي.

عَرَفَت الهند قيام بعض الحضارات الأولى التي شهدها العالم القديم، كما كانت مركزاً للعديد من الطرق التجارية المهمة عبر التاريخ، إضافةً إلى أنها كانت تُعدُّ في السابق جزءاً من أراضي التاج البريطاني، قبل أن تستقل عنها عام ١٩٤٧.

يُمثِّل الدين عاملاً محورياً في حياة الشعب الهندي، ويدين حوالي ٨٢% من سكان الهند بالهندوسية (وهي ديانة ترجع في أصولها إلى الهند). ويوجد حوالي ١٢% يدينون بالإسلام خاصة من بين سكان الحضر، و٢,٣% مسيحيون، و٢% سيخ، و٤% بوذيون، بالإضافة إلى أقليات تدين بديانات أخرى. وعلى الرغم من تعدد الأديان فإن الهند دولة علمانية كما جاء في مقدمة الدستور. والهند هي ثاني أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، حيث يزيد عدد سكانها اليوم على المليار نسمة نحو ١,٠٢٨,٠٢١,٠٠٠ نسمة، وهذا العدد يشكل حوالي ١٦% من سكان العالم، وبكثافة عالية تبلغ نحو ٣١١ نسمة/كم<sup>2</sup>، ويسكن ٧٤% من السكان في المناطق الريفية، بينما يعيش ٢٦% منهم في المدن. وفي فترة الثمانينيات من القرن الماضي، ازداد عدد السكان بمعدل ١٨ مليون نسمة في السنة. ومع تطور الخدمات الصحية وانخفاض معدل الوفيات، ازدادت الكثافة السكانية في المدن والأرياف، ممَّا أدَّى إلى حدوث كثير من المشكلات الاجتماعية.

تبلغ نسبة التعليم في الهند حوالي ٦٤,٨% من مجموع السكان (٥٣,٧% من النساء، و٧٥,٣% من الرجال). وتبلغ نسبة القوى العاملة ٣٩,١% من مجموع السكان (٢٥,٦% من النساء، و٥١,٧% من الرجال). ويبلغ متوسط الحياة ٦٣ سنة، فيما تبلغ نسبة المواليد ٢,٢٣%، أي ٢٢,٣ طفل لكل ١٠٠٠ مواطن سنوياً.

بالإضافة إلى الهندوس، الذين يشكلون حوالي ٨٠% من التركيبة العرقية للشعب الهندي، تُعتبر البلاد ثاني أكبر دولة إسلامية بعد إندونيسيا، وتبلغ نسبة المسلمين فيها ١٣,٤% على الأقل. وفي الهند أقليات دينية أخرى، مثل المسيحيين (٢,٣٣%)، والسيخ (١,٨٤%)، والبوذيين (٠,٧٦%)، وغيرهم.

### ٣ – فاعلية الكيان الصهيوني:

يمكن قياس فاعلية أي "دولة" وحضورها في المحافل الدولية والمجتمع الدولي بقوتها العسكرية وقدرتها على بلورة تصوّر لأمنها الوطني ووضع موضع التنفيذ والتطبيق، أو بقوة بنائها الاقتصادي وعلاقتها التجارية وطاقتها التصديرية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، وكذلك بقدرة الدولة على نسج علاقات دولية مؤثرة وفعالة، وإقامة تحالفات جديدة تعزّز مكانتها السياسية والدولية.

وترتبط هذه الفاعلية بمدى كفاءة أجهزة الدولة المعنية بالتخطيط الإستراتيجي والسياسي وقدرتها على رصد وتحليل المتغيرات الجديدة في الساحة الدولية، وتشخيص الوضع الدولي واستثماره في إطار تعزيز المصلحة الوطنية بجميع الأدوات العسكرية والتكنولوجية والإقتصادية والسياسية ليس باعتبارها مجالات منفصلة، وإنما لتكتمل بعضها بعضاً وتصب في اتجاه تحقيق الهدف المشترك للدولة.

وإذا صحَّ اعتماد هذه المقياس لفاعلية الدولة فإنَّ العديد من التقارير العربية والدولية، وكذلك الأبحاث والدراسات، تشير بوضوح إلى تفوق الكيان الإسرائيلي في المجال الإقتصادي ومؤشراته النوعية كالقدرة على التصدير في مجال البرمجيات وغيره ومستوى الدخل الفردي، وكذلك في إطار التطور العلمي والتكنولوجي ومؤشراته المختلفة، كالأبحاث والمؤتمرات وبراءات الاختراع وميزانيات التطوير وافتتاح الجماعة العلمية الإسرائيلية على الخارج.

في هذا السياق يأتي تطور علاقات إسرائيل الدولية خاصة في آسيا والهند والصين على نحو خاص، وكذلك إفريقيا ودول حوض النيل كمقياس للفاعلية الإسرائيلية والصهيونية في تعزيز علاقات الكيان الصهيوني الدولية والإقليمية وقدرته على فتح أفق لعلاقات جديدة ونوعية تضيف على هذا الكيان مزيداً من شرعية الأمر الواقع وتحرره من قيود الارتباط الأحادي بالولايات المتحدة الأمريكية والتبعية السياسية الممكنة من جزاء الاقتصار في علاقاتها على قطب واحد أو أوجد، وتوسع في الوقت ذاته هامش المناورة السياسية والدبلوماسية أمامه وتمنحه أوراقاً للضغط على العالم العربي، وتُمكنه من كسر أطواق العزلة التي تمكّن بعض الدبلوماسيين العرب من بنائها حول كيان العدو طوال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات.

بيد أنه إذا أمكن بناء تفسير للتفوق الإسرائيلي العسكري والاقتصادي والتكنولوجي على ضوء المثلث المعروف المتمثل في تحالف إسرائيل والغرب والولايات المتحدة على نحو خاص، والمساعدات والمنح والقروض التي تتلقاها، وامتدادات إسرائيل اليهودية والصهيونية في الخارج، لاسيما الجاليات اليهودية واللوبيات اليهودية في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان أوروبا الغربية، وأخيراً وليس آخراً التماس المباشر والاقتراب المباشر أيضاً من دوائر ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها وانتقاء القيود الغربية على ولوج إسرائيل للتكنولوجيات المتقدمة في الدفاع وغيره من المجالات، فإنه من الصعوبة بمكان تفسير تطور علاقات كيان العدو الدولية في آسيا وإفريقيا والهند والصين على نحو خاص، إلا على ضوء تقاعس النظام العربي والدول المؤثرة فيه عن القيام بمهمته في حصار ومقاطعة الكيان الغاصب وكشف طبيعته العنصرية والعدوانية، بل وتخليه عن هذه المواجهة الدبلوماسية الضرورية والمهمة في سياق الصراع العربي الإسرائيلي إن في حالة السلم وإن في حالة الحرب.

غير أنّ النظام العربي لم يعد كما كان عليه الحال في الحقبة التي سلفت الإشارة إليها، حيث يفنقده حالياً إلى الفاعلية والتأثير، وتعرضت قاعدة العمل العربي المشترك والتضامن العربي لهزات عنيفة، وتعرضت الدول العربية لتأثيرات كبيرة وضخمة من جراء نمو أدوار الفاعلين الإقليميين كتركيا وإيران وكيان العدو، ودخل العالم العربي منذ بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة في مسلسل يبدو أنه لا نهاية له من الإرهاب والانقضات والتحلل والتراجع.

وقد تعرّضت الدول الوطنية في سوريا والعراق وليبيا واليمن لهزاتٍ عنيفةٍ وتغير جدول الأعمال بطريقة ملفتة للنظر عنوانها إنقاذ الدولة الوطنية وإعادة البناء والتركيز على الاعتبارات الداخلية، وحسم معركة وجود الدولة الوطنية في مواجهة الإرهاب والعنف، الذي لم يعد احتكاراً للدولة بل شاركها فيه جماعات وفاعلون أقل من الدولة من الإرهابيين والمتشددين والعقائديين الطائفيين. ولم تفلح الحدود الجغرافية والسياسية التي كانت قائمة في منع تدفق الإرهابيين من كل حذبٍ وصوب، وكذلك تدفق الأموال والسلاح لتمويل هذه الجماعات وتملكها عتاداً وعدة متجددين طوال هذه السنوات العجاف، ولم تعد هذه الدول والأنظمة قادرة على حماية مواطنيها وتوفير ملاذات أمنة لهم فتدققوا يائسين في موجات نزوح وهجرة إلى الشواطئ الأوروبية في مشهدٍ غير مسبوق في تاريخ الهجرات في المنطقة برمتها.

وقد أفضى كل ذلك إلى توارى القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي إلى آخر خلفيّة المشهد العربي، وأصبح لكل دولة عربية شأن يغنيها عن الاهتمام بهذه القضية، في حين أن الدبلوماسية الإسرائيلية تستثمر هذا الفراغ المأساوي الذي أوجده تعثر النظام العربي والتحديات التي يواجهها إقليمياً وداخلياً.

وتكاد تكون مصر هي الدولة الوحيدة الناجية تقريباً من آثار هذه العواصف والاحتجاجات التي أفضت إلى زعزعة أركان الدولة العربية الوطنية وعصفت بالاستقرار القائم قبلها، وفرضت أجندة جديدة على المنطقة العربية وفتحت الباب للإرهاب والجماعات الإرهابية تحت مسمى الإسلام السياسي ودولة الخلافة.

فمصر انتبعت مبكراً لهذا المخطّط وخبرت عواقبه إبّان العام الواحد الذي سيطر فيه الإخوان المسلمون وحلفاؤهم من التيارات الإسلامية على مقدرات البلاد، ووضعت نهاية لهذه السيطرة في الثلاثين من حزيران عام ٢٠١٣ وتمكّنت من استعادة كيان الدولة ومواجهة الإرهاب والسير قدماً في مضمار التنمية وتجديد البنية التحتية وخطة انطلاق الاقتصاد المصري.

#### ٤ - اختراقات إسرائيلية إستراتيجية:

لقد حققت إسرائيل اختراقات إستراتيجية مهمة على صعيد القارة الآسيوية، حيث نجحت في إقامة علاقات مع العديد من دول القارة، أبرزها تركيا واليابان وتايلاند وبورما وكمبوديا والصين والهند، وذلك عبر إستراتيجية الطرق المتواصلة على أبواب آسيا التي كانت في الظاهر محكمة الإغلاق في وجه إسرائيل بسبب التعاطف الآسيوي مع القضية الفلسطينية والعلاقات التاريخية التي ربطت العرب بآسيا عبر حركة التضامن الإفريقي الآسيوي وحركة عدم الانحياز.

ولم تستند إنجازات إسرائيل في هذا المضمار على مجرد انتظار فتح أبواب آسيا أو التعويل على المتغيرات الدولية، وإنما تبنت إستراتيجية نشطة منذ أن اصطدمت بجدار الرفض الآسيوي، خاصة من قبل الصين والهند في الخمسينيات عندما كان موسى شاريت رئيساً لوزراء إسرائيل.

لقد ارتكز الخطاب الإسرائيلي الموجّه للهند، من أجل تحقيق الأهداف الإسرائيلية، على عددٍ من العناصر المترابطة التي بمقدورها التأثير على مواقف النخبة والحكومة والرأي العام. وأول هذه العناصر يتمثل في زعم إسرائيل أنها دولة آسيوية وأنها جزء لا يتجزأ من القارة الآسيوية، وفق ما قاله رئيس حكومة العدو موسى شاريت في الخمسينيات. ومن هذا الموقع الجغرافي فإنّ إسرائيل وضعت نفسها في حالة جوار جغرافي وحسن جوار يرتّب إمكانية تبادل المصالح والمنافع كما هو العرف في العلاقات الإقليمية، ويعني ذلك أن إسرائيل ليست غريبة عن المنطقة وأن علاقتها بالغرب لا تقلل من انتمائها الآسيوي ولا تعرقله. من ناحيةٍ أخرى زعمت في خطابها الموجّه للهند أنّها تمثل بيت خبرة في مقاومة الإرهاب الإسلامي والفلسطيني في الأراضي المحتلة وداخل الكيان. ويمكنها بالتالي أن تقدّم خبرتها للهند لمواجهة تداعيات النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، وتقليص موجات الإرهاب والتمرد التي يقودها إسلاميون متشدّدون من كشمير، وبذلك تستغلّ إسرائيل مشكلات الهند في كشمير ومع باكستان لإيجاد مصالح مهمّة للهند مع إسرائيل عبر إقامة العلاقات والتعاون الوثيق بين البلدين.

على صعيدٍ آخر فإنّ العدو الإسرائيلي يزعم أنه البلد الديمقراطي الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، كما أنّ الهند من أكبر وأعرق الديمقراطيات في شبه القارة الهندية والبلدان الآسيوية، وذلك أحد أوجه الشبه والتماثل بين البلدين ويبرّر تعاون الديمقراطيات في مواجهة الإرهاب والدول الاستبدادية. وتدرك إسرائيل في هذا السياق المشكلات التي تواجهها الهند في مجال تطوير نظمها الدفاعية والتسليحية، وتأكيد أمنها الإقليمي، حيث أنّها تعاني من قدم أنظمة التسلّح السوفيتية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وحاجتها لتجديد هذه النظم وتطويرها، وصعوبة الحصول على تكنولوجيات متقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكية. وتقدّم إسرائيل نفسها في هذا الإطار كحلقة وصل بين الهند والتكنولوجيات المتقدّمة في مجال الدفاع والتسليح وتطوير نظم التسلّح وأجهزة الإنذار المبكر من طراز فالكون المحمول جوّاً، وتحلّ إسرائيل المرتبة الثالثة في الدول التي تصدر السلاح إلى الهند.

ومن الواضح أنّ الخطاب الدعائي الإسرائيلي الموجّه للهند يجمع بين إرضاء الطموح الهندي في التفرّد كأكبر ديموقراطية في آسيا، وبين المصلحة الوطنية الهندية في الحصول على تكنولوجيات متقدّمة في مجال الدفاع ومعالجة قضايا الأمن القومي الهندي في كشمير وشبه القارة الهندية. بيد أنه مهما يكن الخطاب الإسرائيلي فإنّ استجابة الهند لهذا الخطاب وصياغة معالم سياسية هندية إزاء إسرائيل اقترنت بظروف إقليمية ودولية اقتضت إعادة النظر في موقف الهند إزاء إسرائيل، فهناك مشهد التسوية الرسمية العربية التي بدأتها مصر باتفاق كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩، واعتراف مصر بإسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وبعد ذلك، وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية ضد العراق، قَبِل العرب مجتمعون صيغة مؤتمر مدريد وإطار التفاوض الثنائي والتفاوض متعدّد الأطراف بهدف التوصل لاتفاقيات سلام وفق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وكذلك من ناحيةٍ أخرى، انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في شرق أوروبا والذي كان حليف الهند ومصدر تسليحها حتى ذلك الحين، وفي الوقت ذاته فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية والحديث عما سُمّي النظام العالمي الجديد قد فرضا مزيداً من القيود على الانتشار النووي



والتكنولوجيات المتقدّمة للحوّل دون تملّك بعض القوى والدول لهما، وانطبق ذلك على الهند التي كانت تطوّر مشروعها الوطني لتحديث الدفاع وتعزيز أمنها الوطني.

وكان الاعتراف بإسرائيل وإقامة العلاقات معها وتدعيم التعاون بين البلدين في المجال العسكري والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي مخرجاً واقعياً لتطوير وتحديث الدفاع الهندي وتعزيز المصلحة الوطنية الهندية وإعادة بناء الموقف التقليدي الهندي إزاء إسرائيل، خاصة أنّ الدول العربية ذاتها أو بعضها قامت بالفعل بتغيير موقفها إزاء إسرائيل، فالهند ليست ملكيّة أكثر من الملك، وأدركت الهند بحكم خبراتها وحساسياتها السياسية أنّ إسرائيل هي المدخل إلى التعاطف الغربي وبوابة الحصول على مستلزمات تطوير أبحاث الدفاع الهندية.

على صعيدٍ آخر فإنّ غياب أيّة مبادرات عربية موجّهة للهند تنطوي على إحياء بعض الأطر المؤسسية للعلاقات التاريخية بالهند، أو إيجاد مؤسسات جديدة تدعم المصالح المشتركة العربية الهندية، قد عزّز من التوجّه الهندي الجديد وساعد الهند على التحرّر من تلك القيود المعنوية والرمزية والتقليدية التي كانت تحكم الموقف الهندي من كيان العدو.

#### ٥ - تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية:

لقد بلغ عدد اليهود في الهند قبل عام ١٩٤٨ حوالي ٣٩٥٠٠ نسمة، ونسبة التكاثر لدى الجالية اليهودية في الهند هي الأعلى في العالم بين الجاليات اليهودية المختلفة وفي بداية الخمسينيات من القرن الماضي، كان عدد اليهود في الهند حوالي ٣٠ ألف نسمة، وبسبب الهجرة إلى "إسرائيل" انخفض عددهم عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٦٠٠٠ نسمة، أما اليوم فيُقدّر عدد اليهود في الهند بحوالي ٥٤٠٠ نسمة، موزعين على عدة مناطق في الهند.

لم تعترف الهند بـ "إسرائيل" عند تأسيسها عام ١٩٤٨، لكنها بعد عامين، ونتيجة للضغوط الدبلوماسية التي مورست عليها، اعترفت بها فقط من دون تبادل السفراء بينهما. وفي عام ١٩٥١ وافقت الهند على اعتماد قنصل إسرائيلي على أراضيها، ثم تمّ افتتاح القنصلية الإسرائيلية في الهند بعد عامين.

كان عقد السبعينيات نقطة تحوّل في العلاقات بين الهند و"إسرائيل"، خاصة في إطار التعاون المعلوماتي حول الملف النووي الباكستاني. وفي بداية عام ٢٠١٥، شهدت هذه العلاقات تطوراً كبيراً بعد زيارة موشي يعلون وزير الدفاع الإسرائيلي السابق للهند، ومشاركة "إسرائيل" في معرض الصناعات الأمنية، حيث تُعتبر الهند وجهة مركزية للصادرات الأمنية والتكنولوجية الإسرائيلية.

لخصّ السفير الإسرائيلي السابق "ألون أوشفز" عمق العلاقة مع الهند قائلاً: "أعتقد أن الشراكة بيننا هي مسألة وجودية، وذلك بسبب ما نقوم به معاً، ممّا يؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على الحياة اليومية للإسرائيليين والهنود".

في عام ٢٠١٢، قام وزير الخارجية الهندي بزيارة "إسرائيل"، واعتبر الإسرائيليون والهنود الزيارة ذات أهمية إستراتيجية، فقد حظيت بتغطية إعلامية واسعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية والهندية، وذلك لما ترتب عليها من توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين في مجالات الزراعة والماء والطاقة والتكنولوجيا، والتعاون الأمني ومحاربة الإرهاب.

كما زار اللواء عيدان نحوستان مسؤول سلاح الطيران الإسرائيلي الهند عام ٢٠١١، لفحص إمكانية التعاون في مجال الطيران الحربي بين البلدين، وذلك على ضوء الأزمة السياسية مع تركيا، وفحص إمكانية أن تكون الهند بديلاً لتركيا في هذا المجال. وعلى إثر هذه الزيارة، تمّ التوقيع على مجموعة اتفاقيات، نتج عنها في نفس العام توجه إسرائيلي للبحث في اعتبار الهند حليفاً إستراتيجياً لـ "إسرائيل" في المستقبل.

ومع حرص "إسرائيل" على الحفاظ على علاقات اقتصادية جيدة مع الصين، إلا أنها تفضّل الهند حليفاً إستراتيجياً، حيث ترى فيها القوة الأكبر بين دول آسيا في المستقبل، إضافةً إلى أنّ القواسم المشتركة مع الهند أكبر، خاصة في المجالات الاقتصادية. كما أنّ الهند أقرب إلى المواقف الأمريكية من الصين.

ثم كان المنعطف الأهم في مسار العلاقات الإسرائيلية الهندية وتطورها، هو المفاوضات بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٢، فقد شجعت هذه المفاوضات الهند على رفع مستوى العلاقة مع "إسرائيل"، لدرجة أنها قدّمت عرضاً للمشاركة في مفاوضات السلام بين الطرفين، وذلك كما يبدو من أجل تأسيس موضع قدم للهند في السياسة الدولية.

كما كان هناك منعطف آخر ساهم في تغيير الاصطفافات في الساحة الدولية، وهو حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، والتي كانت عنصراً أساسياً في تغيير نظرة الهند للدول العربية، فقد أدّى هبوط أسعار النفط في حينه إلى تقليل اعتماد الهند على الدول العربية.

إضافةً إلى كل ما ذُكر، هناك الدور الذي أدّاه الغرب في تهدئة الوضع بين الهند وباكستان، والذي يتصاعد بين الحين والآخر منذ بدء الصراع بينهما على إقليم كشمير. ساعد هذا الدور في التقارب بين الهند والغرب عموماً، وفي تحسين علاقات الهند مع "إسرائيل". وفي شهر حزيران ١٩٩١، مارست منظمات يهودية مناصرة لـ "إسرائيل" في الولايات المتحدة الأمريكية ضغطاً كبيراً على الهند، من أجل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع "إسرائيل". وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١، عُقد لقاء ضمّ كلاً من إيزي ليلير، نائب رئيس الكونجرس اليهودي العالمي، وقيادات يهود أستراليا، مع رئيس حكومة الهند في حينه "نارا سيمحاراو". طلب ليلير تقوية العلاقات مع "إسرائيل"، على أن يشمل ذلك تصويت الهند لصالح القرار رقم (٨٤٨٦)، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو القرار الذي ينصّ على إلغاء اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وبعد أقل من شهر صوتت الهند لصالح القرار المذكور.

وفي كانون الثاني ١٩٩٢، تمّ استدعاء السفير الإسرائيلي للخارجية الهندية، وإبلاغه بأنّ الهند ترغب في فتح علاقات دبلوماسية كاملة مع "إسرائيل"، ثم أعلنت الخارجية الهندية ذلك في مؤتمر صحفي.

## ٦ - العلاقات الأمنية بين "إسرائيل" والهند:

كان التعاون الأمني بين "إسرائيل" والهند حتى انهيار الاتحاد السوفيتي مقتصرًا على التعاون الاستخباراتي والمعلوماتي، خصوصاً فيما يتعلّق بالملف النووي الباكستاني، فقد كانت "إسرائيل" تمتلك الكثير من المعلومات حول هذا الملف، ولديها الاستعداد لمشاركة الهند هذه المعلومات، ومن ثم تطوّرت العلاقات الأمنية بين الطرفين وأصبحت في ازدياد مطّرد عاماً بعد عام.

وقد قامت إسرائيل بإنشاء مفاعل نووي للهند عام ١٩٦٢ مقابل حصولها على اليورانيوم اللازم لمفاعلاتها النووية، وهي تستخدم أيضاً قاعدة جوية في الهند قرب الحدود الباكستانية لاستخدامها ضد باكستان وقت الضرورة. في هذا السياق حصل الموساد الإسرائيلي عام ١٩٧٧ على معلومات حول المفاعل النووي الباكستاني، وعرض هذه المعلومات على الهند، ممّا رفع مستوى التعاون الأمني بين البلدين بشكلٍ كبير.

وفي عام ١٩٧٨، زار الهند وفد رفيع المستوى من المخابرات الإسرائيلية، وقدم معلومات هامّة حول المفاعل والبرنامج النووي الباكستاني، ممّا أذهل الهند الذين أدركوا أنهم لا يعرفون سوى القليل عن هذا البرنامج. وفي العام التالي، زار "إسرائيل" وفد هندي ضمّ رئيس جهاز المخابرات وخبيراً نووياً في الجهاز.

ونتيجة لتبادل المعلومات والزيارات، تمّ افتتاح ممثليّة للمخابرات الإسرائيلية في الهند. وبعد تدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨٠، سعت الهند إلى التعاون مع "إسرائيل" لتدمير المفاعل النووي الباكستاني بالتنسيق معها، إلا أن ذلك لم يتم.

في السياق نفسه يقول عميل موساد سابق: "إن الإسرائيليين يملكون كل المعلومات المتعلقة بالمفاعل النووي الباكستاني والتي قدّمها لهم الجاسوس الإسرائيلي (جوناثان بولارد)"، الذي قبض عليه الأمريكيون وهو يتجسّس لصالح الكيان في تشرين الثاني عام ١٩٨٥. وقد تطورت العلاقات الأمنية بين الطرفين، وانتقلت من مجال التعاون الاستخباراتي إلى إتمام صفقات سلاح ضخمة بينهما، إذ قامت "إسرائيل" ببيع الهند سفناً حربية وصواريخ ومدافع، ومعدات طيران، ومعدات كهرو ضوئية.

بعد عام ٢٠٠٠، تمّ إتمام صفقات سلاح مهمة بين الطرفين، مثل: صفقة فالكون، التي تُقدّر قيمتها بحوالي مليار دولار، والتي بموجبها باعت "إسرائيل" للهند طائرات تجسس من نوع "فالكون"، وهي طائرات تحمل منظومة إنذار مبكر. إضافة إلى صفقة بقيمة ٢٦٠ مليون دولار، شملت صواريخ مضادّة للصواريخ من نوع "براك"، وهي من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية، كما اشتملت الصفقة على منظومة "أرون يروك" المستخدمة في صواريخ حيتس.

في عام ٢٠٠٤، زوّدت "إسرائيل" الهند بطائرات بدون طيار من نوع "فالكون" الطراز الثالث، وكان ذلك جزءاً من صفقة بقيمة ١,١ مليار دولار. وبعد ذلك قام مسؤول الصناعات الجوية الإسرائيلية يتسحاق

نيسان، بعدة زيارات للهند، بهدف إتمام صفقات جديدة، تتراوح قيمتها ما بين نصف مليار ومليار دولار لبيع طائرات من نوع "فالكون" أيضاً.

وتحاول الهند، حسب مصادر الجيش الهندي، شراء طائرات إسرائيلية بدون طيار، من نوع "هارون ١"، والتي تستطيع حمل أسلحة وتنفيذ عمليات هجومية، علماً أن الحكومة الهندية سمحت للقوات الجوية بشراء عشر طائرات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار من الصناعات الإسرائيلية، والتي ستدخل الخدمة عام ٢٠١٦ .

وحسب صحيفة economic times الهندية، فإن الهند تُعتبر المستورد الأكبر للصناعات العسكرية الإسرائيلية، حيث كانت قد اشترت في العقد السابق معدات عسكرية من "إسرائيل" بقيمة تصل إلى عشرة مليارات دولار بالمجمل. وتشير التقديرات إلى أن "إسرائيل" تُعتبر ثاني أكبر مورّد للسلاح إلى الهند بعد روسيا، وهي بذلك تتفوق على الولايات المتحدة التي تأتي في المرتبة الثالثة. كما تشير التقديرات إلى أن تجارة السلاح بين الهند و"إسرائيل" هي أكبر قطاع تجاري بينهما. وبالرغم من امتناع الطرفين عن ذكر الأرقام الحقيقية لحجم هذه التجارة، إلا أن بعض الإحصائيات تقدّرها بحوالي مليار دولار سنوياً، وهذا يعادل ١٥% من مجمل صادرات السلاح الإسرائيلي سنوياً. وبحسب التوقعات الإسرائيلية للسوق الهندية في مجال الاحتياجات الأمنية، فإن الاحتياج الهندي سوف يتنامى تدريجياً، ليصل إلى ١٢,٧٢ مليار دولار عام ٢٠١٧، و ١٧,١٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢. كما تنوي الهند عقد صفقة عسكرية مع "إسرائيل" قيمتها حوالي ٣ مليار دولار، تتضمن ١٦٤ موجّه ليزر لصالح سلاح الجو الهندي، و ٢٥٠ قنبلة ذكية مخصّصة لأهداف محصّنة تحت الأرض. إضافةً إلى ذلك، هناك تقدّم كبير في المفاوضات لشراء ٣٢١ منظومة صواريخ مضادة للدبابات، بقيمة ٥٢٥ مليون دولار، و ٨٣٥٦ صاروخ وقاعدة إطلاق. وفي المجال الأمني أيضاً، يقيم الجيشان الهندي والإسرائيلي تدريبات مشتركة بين فترة وأخرى، تُقدّم "إسرائيل" خلالها تدريبات خاصة للجنود الهنود، لا سيّما في مجال أنشطة مكافحة الإرهاب.

خلاصة القول، أن التعاون الأمني والعسكري بين الدولتين قد أصبح اليوم، يشكّل عنصراً أساسياً في العلاقات بين الطرفين، لا يستطيع أي طرف منهما التخلّي عنه، فالهند تحصل بموجبه على أسلحة متطورة ونوعية، قد تمنحها التفوق في أي مواجهة قادمة مع أي دولة مجاورة، خاصة باكستان. وبالمقابل، فإن هذا التعاون يمنح "إسرائيل" رافعة اقتصادية قوية، وخاصة في مجال الصناعات العسكرية، ممّا يؤكد أن العلاقة بين الطرفين، في الحاضر والمستقبل، هي علاقة إستراتيجية بامتياز.

#### ٧ - العلاقات الاقتصادية بين الهند و"إسرائيل":

حرصت "إسرائيل" على تطوير التعاون الاقتصادي بشكل كبير بينها وبين الهند، وفتحت الباب واسعاً لتطوير علاقاتها الاقتصادية في المجالات المختلفة، خاصة في مجالات الزراعة والتبادل التجاري عموماً، والذي أصبح يُقدّر بمليارات الدولارات. ودخلت "إسرائيل" إلى الأسواق الهندية، ومنها إلى الأسواق العالمية باسم شركات وشركاء هنود.

في مجال الزراعة، تُقدّم "إسرائيل" للهند مساعدات فنيّة متعدّدة، تشمل قيام خبراء وشركات إسرائيلية بتدريب بعثات وخبراء هنود في مجالات مختلفة، مثل الريّ واستصلاح الأراضي ومكافحة التصحّر، والزراعة في الدفيئات البلاستيكية، وكذلك في مجال معالجة مياه البحر، والطاقة المتجددة، وإدارة الاقتصاد المائي.

وفي المجال التجاري، تتصاعد معدلات التجارة بين البلدين بشكلٍ متسارعٍ ومستمر. ففي عام ١٩٩٢، كان حجم التبادل التجاري بين الهند و"إسرائيل" في الصناعات المدنية يقدر بحوالي ١٨٠ مليون دولار، وبعد حوالي عشرين عاماً، وبالتحديد عام ٢٠١١، تجاوز حجم التبادل التجاري ٥ مليار دولار. وبالنسبة للتجارة الخارجية الإسرائيلية، كانت الهند تحتلّ المرتبة العاشرة على مستوى العالم، والمرتبة الثالثة على مستوى آسيا بعد الصين وهونغ كونج.

تُصدّر "إسرائيل" إلى الهند المعادن الثمينة والماس والأحجار الكريمة، وأدوات الاتصالات، والمواد الكيميائية والبلاستيكية، والمعدّات الطبية. أما الهند فتُصدّر إلى "إسرائيل" الأحجار الكريمة، والمواد البلاستيكية والكيميائية والمطاط.

في مجال السياحة، يزور الهند سنويّاً حوالي ٤٠ ألف سائح إسرائيلي. وحسب التقديرات الإسرائيلية، فإنه خلال عشر سنوات سيكون في كل بيت إسرائيلي شخص على الأقل، قد قضى أسبوعين في الهند.

وفي مجال التكنولوجيا، ونظراً لعمق التعاون بينهما في هذا المجال، أقامت "إسرائيل" مؤخراً ممثليّة اقتصادية في مدينة بانجلور، وهي مدينة الصناعات التكنولوجية في الهند.

تجدر الإشارة إلى أن التقديرات الإسرائيلية للعلاقة التجارية مع الهند، ستجعل منها جسراً للبضائع والتكنولوجيا الإسرائيلية، للوصول إلى دول الخليج الفارسي خاصة، والدول الإسلامية والعربية الأخرى عامة، وذلك نظراً لحجم الجالية الهندية الكبير جداً في هذه الدول، إضافةً إلى وجود أكثر من ٣٣٠٠ شركة هندية مسجلة في دبي، والتي بدورها ستكون جسراً لعبور الإسرائيلي وبضائعه تجاه دول الخليج.

## ٨ – جدلية العلاقة بين إسرائيل وباكستان والهند:

كان لتطور العلاقات الهندية الإسرائيلية، خاصّةً في مجال الدفاع والتسليح والتكنولوجيا، تأثيرات مهمّة على باكستان الجار النووي المسلم للهند، والطرف الآخر في النزاع حول كشمير، حيث ارتأت باكستان أن التعاون الهندي الإسرائيلي، خاصّةً في مجال التجسس بالطائرات ذات التكنولوجيا المتقدمة في جمع المعلومات، من شأنه أن يخلّ بالتوازن الإقليمي بين الهند وباكستان، وأن يعزّز قدرات الدفاع الهندي في مواجهة باكستان، لاسيّما وأن الهند طالما زعمت مراراً أن التعاون مع إسرائيل عسكرياً موجّه ضدّ باكستان، بمعنى أنّه في حالة قيام حرب بين البلدين فإنّ الهند ستحظى بدعم قوة عسكرية لا بأس بها ألا وهي قوة إسرائيل. في مواجهة ذلك لوّحت باكستان بأن مصلحة إسرائيل معها تفوق بكثير مصلحتها مع الهند، لأن

باكستان هي القوة النووية الإسلامية الوحيدة وبمقدورها تسريب تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل لأطراف النزاع العربي مع إسرائيل، وفي الوقت ذاته فإنّ إسرائيل حريصة على تحييد القوة النووية الباكستانية في أي صراع مستقبلي مع العرب والمسلمين.

ونتيجةً لحسابات معقّدة أجرتها كلاً من إسرائيل وباكستان شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ضوء ظروف خاصة بالحرب على الإرهاب بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، يمكن القول أنّ تفاهماً استراتيجياً غير مكتوب بين إسرائيل وباكستان يقضي بعدم التّدخّل في المجال الجغرافي الحيوي للأخر، وعدم الإخلال بموازن القوى في الأقاليم التي توجد فيها إسرائيل وباكستان. فإسرائيل لا تتدخّل إلى جانب الأطراف التي تتاوئ باكستان في كشمير وآسيا الوسطى وأفغانستان، كما أنّ باكستان لن تتدخّل إلى جانب الأطراف المتنازعة مع إسرائيل.

ولكلّ من البلدين مصلحة حيوية في هذا التفاهم غير المكتوب، أو التفاهم الاستراتيجي الصامت كما أسماه البعض. بيد أنّ ملف العلاقات بين باكستان وإسرائيل يخضع لتنازع تيارين أساسيين أولهما قومي ليبرالي يسلم بأن العرب قد خذلوا باكستان في قضية كشمير وهو على استعداد للاعتراف بإسرائيل استناداً إلى هذه القاعدة، أما الثاني وهو التيار الإسلامي السائد، وهو وإن كان يقرّ بخذلان العرب لباكستان في القضية الكشميرية إلاّ أنّه يرى أنّ القضية الفلسطينية هي قضية باكستان الأولى ولا يرغب في الاعتراف بإسرائيل.

#### ٩ - تأثير العلاقات الهندية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية:

فيما يتعلّق بالمواقف من القضية الفلسطينية، كانت الهند تاريخياً تعد من المناصرين للقضية الفلسطينية، خاصة في المحافل الدولية، وقد استمرّت هذه المواقف حتى عام ٢٠١٤، لكن على إثر الانتخابات الأخيرة التي نتج عنها فوز رئيس الحكومة الحالي (مودي)، زعيم الحزب القومي الهندي، الذي يُعدّ مناصراً لـ "إسرائيل" بقوة، حدث تغيير كبير في مواقف الهند تجاه القضية الفلسطينية.

يعود رفض الهند الاعتراف بـ "إسرائيل" وتبادل السفارات معها في بداية تأسيسها إلى التحوّف من تضرّر مصالحها مع العالم العربي، كما أنّ رئيس الحكومة الهندية في حينه جواهر لال نهرو، وحزب المؤتمر الهندي الذي يرأسه، كانا يدعمان العرب ويعاديان الصهيونية. إضافةً إلى أنّ "إسرائيل" كانت توالي المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إبّان الحرب الباردة، بينما كانت الهند قريبة إلى المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

استمرّت العلاقة بين الطرفين فاترة حتى تسعينيات القرن الماضي، عندما انهار المعسكر الشرقي بتفكك الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على عالم أحادي القطبية. في ظلّ هذه الظروف الدولية المستجّدة، وتغير الحكومة في الهند، واستلام أنديرا غاندي لمقاليد السلطة فيها، بدأ التغير في السياسة الهندية تجاه "إسرائيل"، فقد اعتبرت الهند كيان العدو البوابة التي ستمرّ من خلاله العلاقة

مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان التحوّل البارز الذي غير في المواقف الهندية تجاه العلاقة مع "إسرائيل" هو وصول "نارا سيمحا راو"، رئيس وزراء الهند ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٦ إلى سدّة الحكم في الهند، وهو رجل ليبرالي سعى للانفتاح على الغرب. وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنّ التقدّم في عملية التسوية مع الجانب الفلسطيني، يدعم بشكل كبير العلاقات مع الهند. وقد أعطى اتفاق أوسلو بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، مبرراً قوياً لإحدى الدول المعروفة تاريخياً بدعم القضية الفلسطينية، بأن تنفتح على العدو بقوة، وتقلّب من مناصر لحقوق الشعب الفلسطيني، إلى مناصر للعدو الصهيوني.

لا شكّ في أن هذا التحوّل قد خلّف أثراً كبيراً جداً لصالح "إسرائيل"، وأوجد حليفاً إستراتيجياً جديداً لها في العالم. فالهند قوة صاعدة، ولديها طموح كبير في منافسة الصين، وربما تتجح مساعيها لتصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن. والاقتصاد الهندي مستمرّ في النمو، والسوق الهندية تحوّلت مدخلاً هاملاً للتجارة الإسرائيلية. كما أنّ القوة العسكرية الهندية، التي تملك سلاحاً نووياً، لها وزنها الفعلي في المنطقة.

لقد ظهر التحوّل في السياسة الهندية واضحاً في الحرب الأخيرة على غزة عام ٢٠١٤، وذلك عندما تقدّمت مجموعة من القوى البرلمانية الإسلامية، والقوى المناصرة للقضية الفلسطينية في الهند بمشروع لنصرة غزة وإدانة "إسرائيل"، إلا أنّ الحكومة الهندية رفضت هذا المشروع بقوة، فقد وقف ضد القرار رئيس الحكومة الهندية "نيرندار مودي"، الذي يصنّفه الإسرائيليون بأنه الزعيم الهندي الأكثر تأييداً لـ "إسرائيل" حتى اليوم، والذي شغل سابقاً منصب مسؤول تطوير العلاقات الثقافية والاقتصادية مع "إسرائيل". كما وقف ضدّ القرار كلّ من وزيرة الخارجية "سوشما سوراج"، التي كانت على رأس لجنة الصداقة الإسرائيلية الهندية سابقاً، و"تانجندار باجا"، وهو من نشطاء الحزب الحاكم ورئيس حركة اليمين القومي الهندي BSKS، والذي نظّم مظاهرات في نيودلهي دعماً لـ "إسرائيل" أثناء الحرب على غزة عام ٢٠١٤. وتظهر هنا نقطة تحوّل أساسية في السياسة الهندية تجاه القضية الفلسطينية، حيث إنه وللمرة الأولى ترفض الحكومة الهندية قراراً لنصرة الشعب الفلسطيني وإدانة "إسرائيل"، متجاهلةً أصوات المسلمين في الهند واليسار الهندي. لقد برّر "باجا" هذه المواقف بأنّ "إسرائيل" دعمت الهند على الدوام، خصوصاً في حروبها ضد باكستان، بينما يناصر الفلسطينيون باكستان، وبالتالي يجب على الهند مناصرة "إسرائيل" بالمثل.

ولكن في المقابل، يُذكر أن الهند صوتت ضد "إسرائيل" في الأمم المتحدة، وأيدت تشكيل لجنة تحقيق في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة عام ٢٠١٤. كما أنّ رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي زار الأراضي الفلسطينية في آب ٢٠١٥، وأكّد على دعم الهند للقضية الفلسطينية، وذكر بأن العلاقة مع "إسرائيل" لا تعني وقف الدعم للجانب الفلسطيني.

ومع هذا، لم تفقد الهند توازنها في علاقاتها الخارجية، فرغم تطور علاقاتها مع "إسرائيل"، إلا أنّها استطاعت الحفاظ على علاقاتها مع إيران، ولم تسمح للعلاقات مع "إسرائيل" أن تؤثر عليها. فمصلحة الهند مع "إسرائيل" تقوم على التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وربما العسكري، بينما ترتبط مصالحها مع إيران بعدة عوامل مشتركة لا يمكن للهند تجاهلها، كالجوار والجغرافيا والثقافة والتاريخ والسياسة والطاقة. لذلك

أدركت "إسرائيل" أنّ عليها أن تتعايش مع هذه العلاقة، دون أن تضغط على الهند بشأنها، حيث تدرك أنّ إيران على المستوى الإستراتيجي، أكثر أهمية للهند منها .

## ١٠ - الخاتمة:

ترتبط الهند وإسرائيل بمجموعة من المصالح الإستراتيجية بعيدة المدى، ينظر إليها الإسرائيليون على أنها مصلحة عليا لهم في حسابات أمنهم القومي. أمّا الهند، فترى أنّ هرولة العرب تجاه التسويات المذلة مع "إسرائيل"، واتفاقيات التسوية المجحفة والمهينة مع الفلسطينيين، قد منحها مبرراً قوياً لفتح صفحات جديدة من التعاون والتنسيق معها، بعد فتورٍ طويل، وربما قطيعة، من دون الخوف على مصالحها لدى الدول العربية. لقد أصبحت الهند، بفعل ما يسمّى بعملية التسوية، داعماً إستراتيجياً لكيان العدو بعد أن كانت حليفاً أساسياً للقضية الفلسطينية. وقد نجح العدو في تحقيق اختراقات كبيرة بشأن العلاقة مع الهند، وذلك على الصعيد الدبلوماسي والسياسية، والاقتصادية والتجارية، الأمر الذي سهّل لها اختراق منطقة شبه القارة الهندية، وربما منطقة الخليج الفارسي بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق التبادل التجاري الضخم، الذي قفز قفزات نوعية في العقدين الأخيرين.

واللافت للنظر أن العلاقات الهندية الإسرائيلية كانت بارزة في مجال التعاون الأمني، الذي بدأ على مستوى تبادل المعلومات، ثم تطوّر إلى عقد صفقات الأسلحة الضخمة، التي تُقدّر بمليارات الدولارات سنوياً، والتي تشمل الطائرات والدبابات، والأنواع المختلفة من السلاح الإسرائيلي المتطوّر، إضافةً إلى التدريبات المشتركة بينهما. ولا شك أن الصراع العربي والفلسطيني مع "إسرائيل"، والقوة النووية الباكستانية، وما يسمّى بمكافحة الإرهاب، حاضرة بقوة في هذا المجال.